

الأدلة المختلف فيها

قسم الشريعة – طالبات – المستوى الرابع

الاستصحاب

١ - استصحاب البراءة الأصلية:

مثل: نفي وجوب صلاة سادسة.

٢ - استصحاب دليل الشرع، وهو ثلاثة أقسام:

القسم الأول:

استصحاب عموم النص حتى يرد تخصيص، واستصحاب العمل بالنص حتى يرد ناسخ.

القسم الثاني:

استصحاب حكم دل الشرع على ثبوته واستمراره:

مثل: استمرار الملك بعد ثبوته - وذلك لحصول سببه وهو البيع مثلاً - حتى يثبت الناقل والمزيل لهذا الدوام والاستمرار من بيع، أو هبة... الخ.

القسم الثالث:

استصحاب حكم الإجماع في محل النزاع:

مثل: المتيمم لعدم الماء ثم رأى الماء بعد دخوله في الصلاة، أجمع العلماء على صحة ابتداء الصلاة، وذلك قبل رؤية الماء فيستصحب هذا الإجماع وينقل إلى موضع النزاع، وهو رؤية الماء أثناء الصلاة.

شرع من قبلنا

١- أحكام شرعت للأمم قبلنا، وجاء الكتاب أو السنة يجعلها تشريعاً لهذه الأمة، كقوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ)، فهذا يعتبر شرعاً لنا بلا خلاف.

٢- أحكام شرعت للأمم قبلنا، وجاء الكتاب أو السنة ببيان كونها منسوخة عن هذه الأمة، كما في قوله تعالى في تحية أهل يوسف له (وَاخْرُؤْا لَهُ سُجَّدًا)، فهذا منسوخ في شريعتنا، والدليل على نسخه قوله ﷺ: (ما ينبغي لأحد أن يسجد لأحد...)، فهذا النوع ليس بتشريع لنا بلا خلاف.

٣- أحكام عن الأمم قبلنا لم يرد لها ذكر في كتاب ولا سنة، كالذي يوجد عند أهل الكتاب مما يرونه ديناً من الشرائع التي لا تعلم إلا من طريقهم ولم تبطلها شريعتنا، فهذا النوع ليس بتشريع لنا بلا خلاف، والأمر موقوف في تصديقه أن يكون من شرائع الله أو ليس منها، كما في حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: كان أهل الكتاب يقرأون التوراة بالعبرانية، ويفسرونها بالعربية لأهل الإسلام، فقال رسول الله ﷺ: (لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم، وقولوا: (قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا).

٤- أحكام جاءت بها نصوص الكتاب والسنة، ولم يأت دليل على اعتبار هذا الحكم شرعاً لنا أو ليس بشرع لنا كذلك، فهذا النوع محل خلاف.

قول الصحابي

ذكر ابن قدامة رحمه الله لقول الصحابي ثلاث حالات هي:

- ١ - قول الصحابي إذا انتشر ولم يخالفه غيره من الصحابة.
- ٢ - قول الصحابي إذا لم يخالفه أحد من الصحابة ولم ينتشر بينهم.
- ٣ - قول الصحابي إذا خالفه غيره من الصحابة.